

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١٩٨٧/١٢/٢٣

١٩٨٧/١٢/٢٤

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٦ جمادى الاولى سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٧ كانون اول سنة ١٩٨٧ م ٣٥٢٤

صفحة

القرارات

قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٢٤٢١

٢٤٢٢

٢٤٢٥

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الشغل

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ صانبر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص في محكمة التمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء لتفسير بعض احكام قانون الضمان الاجتماعي ومرفق به كتاب موجه من معالي وزير الصحة ينص : -

١ - مينت الدكتور هناديا كابل ميلاد جباليه بوظيفة طبية عليه في مستشفى الحسين بالسلط بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٠ وبموجب عقد (المرفق صورة عنه) .

٢ - بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣ اصيبت المذكورة بالتهاب الكبد الفيروسي ومنحت اجازة مرضية بموجب قرار اللجنة الطبية اللوائية العلاجية في السلط رقم ٧٥٧ تاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠ (المرفق صورة عنه) لمدة شهر من تاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣ على ان تراجع اللجنة الطبية المركزية العلاجية والتي حددت لها الاجازة المرضية لمدة شهر آخر كما ورد بقرارها رقم ١٣ تاريخ ١٩٨٥/١/١٠ (المرفق صورة عنه) على ان تراجع اللجنة المركزية مرة ثانية بعد انتهاء الاجازة والتي عادت بمدتها بقرارها رقم ٢٥ تاريخ ١٩٨٥/٢/١١ ولدة شهر آخر لتصبح مجموع اجازاتها المرضية ثلاثة اشهر وقررت ايضا احالتها للجنة الطبية العليا .

٣ - استنادا لنص المادة التاسعة من عقد الاستخدام المبرم معها تم اعتبار المدة من ١٩٨٤/١٢/١٣ ولغاية ٨٥/١/١٢ اجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات واعتبار المدة من ١٩٨٥/١/١٣ ولغاية ١٩٨٥/٣/١٣ اجازة مرضية بدون راتب وذلك بموجب كتابي رقم شم ٤١٠٧/٢٥١٢١/٢٦ تاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤ (المرفق صورة عنه) واحلت المذكورة للجنة الطبية العليا حسب مرسلة اللجنة الطبية المركزية .

٤ - بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢ عرضت المذكورة على اللجنة الطبية العليا في عمان والتي قررت بموجب التقرير رقم ١٢٤ شدد اجازتها المرضية لمدة شهر آخر فنكون قد استعملت اربعة اشهر اجازة مرضية .

٥ - وبملا باحكام المادة ١/١٦٩ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/٩ من عقد الاستخدام المبرم معها انتهت خدمات الطبية المذكورة اعتبارا من ١٩٨٥/١/١٢ بموجب كتابي رقم شم ٦٨٠٥/٢٥١٢١/٢٦ تاريخ ١٩٨٥/٤/٣ (المرفق صورة عنه) وذلك بعد ان استعملت حقها من الاجازات المرضية حسب نص المادتين المذكورتين اعلاه .

٦ - بعد دراسة وضع المذكورة وحالتها المرضية من قبل اللجنة الطبية العليا واللجنة الطبية في مؤسسة الضمان الاجتماعي تبين ان حالة المذكورة المرضية هي اصابة مهنية وانها مشمولة باحكام المادة ٢/٢٤ بـ من قانون الضمان الاجتماعي . وحيث ان اللجنة المذكورة تعمل بموجب عقد فهي من الفئات المشمولة بقرار تخفيض الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٠٪ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٨١/٩/٦ اي يصبح الاشتراك ١٪ بدلا من ٢٪ لذلك فانها وحسب نص المادة ٢/٢٤ ب تستحق بدلات يومية عن مدة تعطيلها بنسبة ٧٥٪ من راتبها الاجمالي الخاضع للاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي اثناء وجودها خارج المستشفى و ٦٥٪ من راتبها الاجمالي عن مدة وجودها على اسرة المستشفى بالاضافة الى مصاريف العلاج .

٧ - ولما كانت حالة المذكورة قد قدرت بالعمل الجزئي فان ذلك يعني حسب نص المادة ٢/٢٤ ب من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ ان صاحب العمل (وزارة الصحة في هذه الحالة) هي المزمة بدفع البدلات اليومية والتي تقدر بمعدل خمسة دنائير وسبعين فلسا يوميا عن مدة تعطيلها خارج المستشفى واربعة دنائير وثلاثماية وخمس وتسعين فلسا يوميا عن مدة اقامتها داخل المستشفى بالاضافة الى مصاريف العلاج .

٨ - طلبت من معالي وزير المالية بكتابنا رقم شم ٢٨٨/٢٥١٢١/٣٦ تاريخ ١٩٨٧/١/٦ بيان الراي حول ما يلي حتى يمكن للوزارة تسوية حقوق المذكورة (المرفق صورة منه) .

- ١ - مدى قانونية الدفع خاصة وان الطبيبة المذكورة لم تعد موظفة منذ ١٩٨٥/١/١٢ .
- ٢ - مدى تعارض نص المادة ١/١٦٩ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ مع نص المادة ٢/٢٤ ب من قانون الضمان الاجتماعي .

جـ - في حالة الدفع فالى متى سيكون دفع البدلات طالما ان اللجنة الطبية امانت ان حالة المذكورة تعاني من عجز مؤقت وقد يستمر طويلا .

١ - اعلني معالي وزير المالية بكتابي رقم ج/١٢/١٧٢١ تاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣ (المرفق صورة عنه) ان وزارة الصحة لم تعد مسؤولة عن المذكورة حسب نص المادة ٧٣ من قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تنص على مسؤولية رب العمل عن التعويض تكون عن المدة السابقة لتطبيق قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي .

١ - تم عرض الموضوع على معالي المستشار القانوني في الوزارة الاستاذ كمال الدجاني والذي يرى ان حق الدكتور هناديا قد نشأ في ظل المادة ٢/٢٤ ب من قانون الضمان الاجتماعي وليس بموجب عقد العمل بينها وبين وزارة الصحة وهو حق وضعه في قانون الضمان الاجتماعي بدلا من مسؤولية صاحب العمل بموجب المواد ٥٧ (١) و (٢) والمادة ٥٨ من قانون العمل الذي كان للدكتور هناديا ان تطالب وزارة الصحة به .

ويرى معالي المستشار ان تدفع الوزارة البدلات اليومية ومصاريف العلاج الطبي المذكورة الى ان يثبت العجز الدائم او حدوث الوفاة حسب المادة ٢/٢٩ ب من قانون الضمان الاجتماعي .

١ - لما تقدم ونظرا للخلاف القانوني القائم حول تفسير المواد القانونية ارجو دولتكم التكرم بعرض الموضوع على الديوان الخاص بتفسير القوانين لبيان الراي القانوني حول كيفية معالجة المذكورة . ولدى المذاكرة تبين لنا ان معالي وزير الصحة قد عرض وقائع تتعلق بالمذكورة هناديا كابل وتعيين حقوقها بقتضى قانون الضمان الاجتماعي بعد ان سرد الوقائع المتعلقة بحالتها المرضية .

وبما ان اختصاص الديوان الخاص بتفسير القوانين منحصر بتفسير النصوص القانونية عملا بالمادة ١٢٣ من الدستور وليس له ان يعين حقوق الافراد المستخلصين وقائع محل اختلاف بين وزارة الصحة وبين الدكتور هناديا ولان البت بالوقائع يكون بدعوى تنوّلها المحاكم نتحقق من ثبوت الوقائع ثم تطبق حكم القانون عليها .

وبما اننا غير مختصين بتقدير الوقائع لذلك نقرر عدم اختصاصنا للنظر في ابداء الفتوى بحقوق شخصية لاسيا في غياب الفريق الاخر .

قرار صدر بتاريخ ١٨ ربيع ثاني سنة ١٤٠٨ هـ . الموافق ١٩٨٧/١٢/٩ م .

عضو	عضو	عضو
عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
عبدالكريم معاذ	صلاح ارشيدات	بتفسير القوانين
		رئيس محكمة التمييز
		نجيب الرشيدان
		عضو
	مندوب وزارة الصحة	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
	رئيس قسم شؤون الموظفين	عيسى طباش
	خالد الجديد	

هكذا من الشهور

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧
صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١١٠٤١/٢ وذلك لتفسير قانون معهد الطيران الملكي وقانون التقاعد وبين ما اذا كان المعهد مؤسسة رسمية وخدمة الموظف فيه تعتبر خدمة حكومية لغايات تطبيق احكام الفقرات ١، ب، ج، د من المادة ٢٢ من قانون التقاعد لدى الاطلاع على قانون التقاعد نجد ان المادة ٢٢ منه قد نصت :

١ - اذا اعيد وزير او موظف متقاعد الى الخدمة التابعة للتقاعد يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته . الخ .
ب - على الرغم مما ورد في اي قانون اخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص مدنيا كان ام عسكريا عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتبه وظيفه في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او اوقاف اولى هيئة رسمية اخرى تابعة لها . وتشمل كلية موظف لاغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع او لقاء عائدات بالاجرة اليومية . ولا يعتبر ما يتقاضاه اعضاء مجلس النواب والاعيان وافراد الجيش الشعبي المتزمتين راتب وظيفه بالمعنى المقصود في هذه الفقرة .

ج - ١ - بالرغم مما ورد في الفقرة ب من هذه المادة يجوز الجمع بين الراتبين اذا كان مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف الملاوات التي يتقاضاها لا يزيد على اربعين دينارا على ان يصرف له راتب الاعتلال الذي خصص له كاملا .

٢ - للمتقاعد العسكري ان يتقاضى مبلغا لا يتجاوز اربعين دينارا من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف الملاوات التي يستحقها وذلك بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من اي وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها على ان يصرف له راتب الاعتلال الذي خصص له كاملا .

د - بالرغم مما ورد في الفقرة ب من هذه المادة يجوز للمتقاعد المدني او العسكري الذي يعين رئيسا لبلدية او رئيسا للجنة بلدية او رئيسا لمجلس قروي ان يجمع بين راتبه التقاعدي والراتب الذي يتقاضاه من تلك الرئاسة .

صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بإنشاء معهد الطيران الملكي ثم عدل اسم هذا المعهد بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ بحيث أصبح اسمه (أكاديمية الطيران الملكية الاردنية) .

ونصت المادة الثالثة من القانون الاصيل على ان يؤسس في المملكة بموجب هذا القانون أكاديمية طيران الملكية الاردنية (معهد الطيران الملكي) يتولى ادارتها والاشراف عليها مجلس أمناء يمارس صلاحياته المخولة له بموجب هذا القانون ويكون له شخصية معنوية واستقلال مالي واداري وله ان يتقاضى ويتقاضى بهذه الصلة ويمثله رئيسه وله ان ينيب عنه في الاجراءات القضائية او لاي غاية اخرى رئيسه او النائب العام او اي شخص اخر .

نصت المادة (٥) : جلالة الملك هو الرئيس الفخري للمعهد .

نصت المادة (٦) : على غايات المعهد وهي :

- أ- إتاحة فرص الدراسة والتدريب العملي على كافة فنون وسائل اختصاصات الطيران .
- ب - تشجيع الطيران الرياضي والسياحي والكشاف الجوي .
- ج - المساهمة باعمال التصوير والمساحة الجوية .
- د - القيام بآية اعمال اخرى تحقق نفعا للمعهد .

ونصت المادة الثامنة : يتولى الاشراف على ادارة المعهد مجلس أمناء مؤلف من احد عشر عضوا من ذوي الكفاءات العلمية يعيّنون بأرادة ملكية سامية من الاردنيين .

ونصت المادة ١٤ : يجرى انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المعهد واختيار المدرسين والمدرّبين وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم واسس ترميمهم وعلاواتهم وتحديد مكافآتهم واجازاتهم وتاديبهم وانتهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم وسائر الامور المتعلقة بهم بنظم يصدر بمقتضى هذا القانون .

ونصت المادة ٢٨ : يعفى المعهد وجميع لوازمه من كل تكليف مالي او ضريبة او رسم طابع او بريد او غير ذلك من التكاليف او الرسوم مهما كان نوعها . الخ .

ونصت المادة ٢٩ : تتعاون الادارات الحكومية والبلديات مع المعهد ويجوز انتداب او اعارة اي موظف بالحكومة او هيئة تابعة لها للعمل في المعهد على ان يعتبر عمله فيه استمرارا لعمله السابق .

يبين من هذه النصوص ان قانون اكاديمية الطيران الملكية الاردنية قد منحها الشخصية المعنوية وخولها ان تنيب النائب العام بمثيلها لدى السلطة القضائية وهي صلاحية تتولاها السلطات والمؤسسات الحكومية . كما ان هذه الاكاديمية تتولى تدريب وتدريب فنون الطيران ويديرها مجلس ادارة يعين بأرادة ملكية سامية وتحدد حقوق موظفيها بنظام وهو شأن الموظفين العامين وهي معفاة من كافة الرسوم والضرائب وهي ميزة تتمتع بها الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة الرسمية . ولذا فان خصائص المؤسسة العامة الرسمية متوافرة فيها .

منقرر اعتبارها مؤسسة رسمية عامة وان المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني تنطبق على موظفيها .
قرار صادر بتاريخ ٣٠ ربيع اول سنة ١٤٠٨ هـ .
الوافق ١٩٨٧/١١/٢١ م .

عضو مجلس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز نجيب الرشيدان
عضو مندوب وزارة المالية صبيح الحسن	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاس	

هكذا من الأصول

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٥٣٩٤/٢/٦/٤ تاريخ ١٤٠٧/٨/٢٦ هـ الموافق ١٩٨٧/٤/٢٥ لتفسير احكام نظام تفويض وتاجير املاك الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت عقود الايجار المنصوص عليها في هذا النظام تخضع لرسم طوابع الواردات او انها معفاة منها باعتبارها من معاملات التسجيل المنصوص عليها في الفقرة ب من البند رقم ١٢ من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات .

لدى الاطلاع على نظام تفويض وتاجير املاك الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ نجد ان المادة الثانية منه قد نصت على ان لمجلس الوزراء تفويض وتاجير املاك الدولة للمشاريع الصناعية والتعدينية والسياحية او مشاريع الاسكان والخدمات المماثلة بعد الاستئناس برأي الوزارة المختصة وبتنسب من اللجنة العليا ببديل المثل أو الايجار الذي تعينه هذه اللجنة من أصل القيمة المقدرة بالاسعار أو بدلات الايجار الدارجه .

ونصت المادة العاشرة منه (لوزير المالية ان يفوض مدير عام دائرة الاراضي والمساحة او اي موظف اخر بتوقيع عقود ايجار الاراضي التي تقرر تاجيرها بمقتضى هذا النظام) .

ونص البند ١٢ من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات على اعفاء جميع اوراق معاملات التسجيل في دائرة الاراضي عدا استناد التصرف) .

ولاجل تحديد معنى معاملات التسجيل رجعنا الى قانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ . ووجدناه بنص : وتنصرف عبارة (معاملات تسجيل الاراضي) الى جميع المعاملات التي تتم في دوائر تسجيل الاراضي على اختلاف انواعها كالبيع والتفويض . . والايجار وتحويل الايجار وفك الايجار . . الخ .

وبما ان اموال الدولة غير المنقولة لا تخضع لقانون المالكين والمستأجرين رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذي يجيز ابرام عقد ايجار الاموال غير المنقولة بدون تسجيلها لدى دائرة تسجيل الاراضي ، ولذا تطبق على اموال الدولة غير المنقولة القواعد العامة المنصوص عليها في كل من قانون التصرف وقانون تسوية الاراضي الذي اوجب كل منهما تسجيل كل معاملة تصرف في اموال الدولة غير المنقولة في دوائر تسجيل الاراضي .

بناء عليه فان عقود تاجير اراضي الدولة الجارية لدى دوائر التسجيل تعتبر معفاة من رسوم طوابع الواردات بمقتضى البند ١٢ من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات المشار اليه آنفا باعتبارها من معاملات التسجيل المصودة في هذا البند .

اما ان نظام تفويض وتاجير املاك الدولة قد خول وزير المالية ان يتولى عقد ايجار اراضي الدولة او يفوض مدير عام دائرة الاراضي والمساحة او اي موظف اخر لتوقيع عقود ايجار الاراضي التي تقرر تاجيرها فانه يتعلّق بتعيين الجهة التي تتولى التعاقد وليس في نظام تاجير وتفويض املاك الدولة نص يتعلق برسم طوابع الواردات هذا ما نقرر بصدد تفسير نظام تاجير وتفويض املاك الدولة وقانون رسوم طوابع الواردات .

قرار صادر بتاريخ ٣٠ ربيع اول ١٤٠٨ هـ الموافق ١٩٨٧/١١/٢١ م .

رئيس الديوان الخاص
بتفسير القوانين
رئيس محكمة التمييز
نجيب الشاذلي

مضو
الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
صلاح ارشيدات

مضو
عضو محكمة التمييز
عبد الكريم معاذ

مضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عيسى طهاني

مضو
مندوب وزارة المالية
هبةي الحسن

هذا من الأصول